

## بيع العقارات في الحسكة يتم بإشارات دعوى فقط!

الحسكة - دحام السلطان

تكشف مدير المصالح العقارية في الحسكة دواس المرعي له الوطن، عن وجود نشاط في حركة البيوع وخاصة بالعقارات السكنية والتجارية، موضحاً أن هذه البيوع تتم بموجب إشارات دعاوى دون تثبت لها في المالية.

وبين أن هذا النشاط ينحصر في مدينة القامشلي دون سواها من مدن ومناطق المحافظة فقط، لافتاً إلى أن عملية تنفيذ البيوع على مستوى المحافظة قليلة، بسبب حالة الملكية على الشيوخ، إضافة إلى عدم لجوء المالكين إلى الإفراز العادي والطاقي دون أسباب موجبة في ذلك، وبناءً على طلب المالك أو بموجب قرار قضائي للإفراز.

وبين المرعي أن مديرية المصالح العقارية في المحافظة أنجزت خلال العام الماضي، ١٥٦١٣ عقاراً عيارياً للجمع معاملات الإشارات والبيوع والإفراز والحجوزات وسواها من المعاملات العقارية المختلفة الأخرى، أي بزيادة أكثر من ٢٥٠٠ معاملة عن العام قبل الماضي التي وقفت عندها عند ١٣٠٥٠ معاملة.

وأشار إلى أن المديرية حصلت للخزينة العامة للدولة من الرسوم العامة، مبلغ ١٤ مليون ليرة، بزيادة نحو ٣ ملايين ليرة عن العام قبل الماضي الذي وقفت رقم التحصيل فيه عند ١١ مليوناً.

وأوضح مدير المصالح العقارية أن المديرية أنجزت خلال العام الماضي ١٧٣٢١ عقاراً، و٤٢٣٥ بيان مساحة ومخططات طوبوغرافية، كما أنجزت ٨٥ تخطيطاً فنياً ضمن المناطق التي يمكن الأشخاص الحسي عليها وفي مدينتي الحسكة والقامشلي حصراً، لعلماً أن عمليتي التحديد والتحرير قد انتهت العمل بهما وهي منجزة في كل أنحاء محافظة الحسكة منذ مطلع عقد التسعينيات من العام الماضي، ولا يوجد أي مشروع تحديد وتحرير في المحافظة حالياً.

وأشار المرعي إلى صعوبات العمل الذي يحتاج إلى بعض المستلزمات الضرورية، ولا سيما الحاسوبية والبرمجية من الإدارة العامة في العاصمة، نتيجة الظروف الراهمة المرتبطة بواقع الطرق البرية التي تربط الحسكة بالمرکز، إضافة إلى النقص في الكادر البشري لمختلف الفئات الوظيفية، ولا سيما الفنيين، مؤكداً أنه تمت مراراً الإدارة العامة في نهاية العام الفائت بهذا الخصوص، مع لفظ طلب فرز ١٥ مهندساً من ذوي الاختصاص الطبوغرافيا والمعلوماتية لزوم العمل الإداري والفني في المديرية.



## زهراء لـ«الوطن»: الغاية غير ربحية وهو العقد الأكبر لشريحة الأطفال

# «الإشراف على التأمين» تطلق مبادرتها للتأمين الصحي على ٢٠ ألف يتيم بالشراكة مع «السورية للتأمين»

محمد راكان مصطفى



المنصور: في حال الربح سيتم تحويله إلى تمويل و التبرع به لإصدار بطاقات تأمين جديدة

العمل في الهيئة حق الإطلاع عليه، والتأكد من تحويل الأموال المودعة فيه إلى تمويل بطاقات التأمين الصحي تبعاً، وختمت قائلة: كانت توقعاتنا محقة مجتمعنا المحب لعمل الخير، منوهة بالاندفاع الحاصل في الدعم أو الاستفسار عن ألياته بمجرد الإعلان عن المبادرة، مضيفة: العدد المسجل حالياً في دمشق وريفها فقط يقارب ٣٠ ألف طفل يتيم، والهدف هو تغطية كافة المحافظات تبعاً، حسب التمويل المتوفر، وسوف يتم التمثيل بأولوية للحالات الأكثر فقراً.

ريج، فمؤسسة التأمين حددت قسط التأمين على أساس تغطية نفقات التأمين «ل ربح ولا خسارة»، وفي حال تحقيق ربح سيتم تحويله إلى تمويل والتبرع به لإصدار بطاقات تأمين جديدة، وكذلك شركة إدارة النفقات الطبية (غلوب مد) فإن اتعابها ستتحول إلى تبرع لشراء بطاقات جديدة. وأوضحت أنه ليس من الضرورة التبرع بتمن البطاقة كاملة (١٢ ألفاً)، فمن يرغب بالتبرع بأي مبلغ مهما كان ضئيلاً فهو شريك في المبادرة وفاعل خير، مشيرة إلى وجود حساب مفتوح لدى أحد المصارف الإسلامية الخاصة، مؤكدة بأنه لفريق

قد يرغب أحد المواطنين، بكفالة يتيم صحياً لمدة عام، إلا أن عدم إمكانية تقدير أراضه المحتملة وكلفة علاجه واحتمال ارتفاع هذه الكلفة، قد يجعل من الكفالة صعبة التحقق، أما في المبادرة فإن كلفة هذه الكفالة هي ١٢ ألف ليرة فقط سنوياً، تتضمن المبادرة توفير تغطية تأمينية صحية لليتيم، داخل المشفى (عمليات) وخارج المشفى (زيارات طبيب، أدوية، مخابر، أشعة....) بحدود تغطية مميزة، وقسط تأمين منخفض. واعتبرت المنصور أن ما يميز هذه المبادرة أن جميع الجهات المشاركة فيها لا تهدف إلى تحقيق

## معالجة عقود عمال في «إسمنت طرطوس» ينتظر قرار وزير المالية!

طرطوس- الوطن

تجتمع اللجنة! وأضافوا: مضى أكثر من عام ونحن ننتظر قرار وزير المالية الذي لم يصدر وأغلقتنا يعيل أسرته ولا ميعل لنا سوى هذه الوظيفة، علماً أن محافظ طرطوس وبعد مراجعته في الفترة الأخيرة وجه كتاباً إلى وزير المالية عبر وزير الإدارة المحلية شرح فيه الحالة وطلب معالجة أوضاع العمال المسرحين والعمل على إعادة تعيينهم أسوة بزملائهم الذين تم تعيينهم.

تواصلت «الوطن» مع عضو اللجنة السيد جمال القادري رئيس الاتحاد العام لقيادات العمال منذ ما قبل انعقاد مؤتمر الاتحاد فوجد بمتابعة الموضوع مع وزير المالية بعد انتهاء أعمال المؤتمر من أجل دعوة اللجنة لاتخاذ القرار اللازم وبما يؤدي لتنظيم عقودهم.

رئيس اتحاد عمال طرطوس أحمد خليل أكد في اتصال هاتفى مع «الوطن» طرح القضية خلال المؤتمر بحضور رئيس مجلس الوزراء الذي وعد بتنظيم العقود السنوية لهم أسوة بزملائهم فور وصول إضبائهم.

أخيراً نقول: ليس من واجب جهاتنا العامة مكافأة هؤلاء، لا معاقبتهم وعدم التسوية في تنفيذ ما وعدوهم به؛ ألا يكفي عام كامل لاتخاذ مثل هذا القرار؟ ترى هل يعرف من بيده القرار كيف يعيش هؤلاء وأسره؟

الشكوى التي وصلت إلى «الوطن» يمكن اعتبارها مؤشراً سلباً على طريقة تعامل جهات عامة مع عودها التي تطلقها، والأخطر أن تكون الوجود لمن لبي نداء الواجب والتحق بخدمته الاحتياطية دفاعاً عن الوطن.

نحن مجموعة من عمال المياومين / ٦٥ / عاملاً لدى شركة إسمنت طرطوس منذ العام ٢٠٠٠ وفي العام ٢٠١٢، تم استدعاؤنا للخدمة الاحتياطية وخلال قيامنا بواجبنا الوطني صدر قرار من مجلس الوزراء بتحويل العمال المياومين في الشركة إلى عمال دائمين يعقد سنوية تجدد تلقائياً وقمنا بمراجعة الشركة في حينه لتحويلنا إلى عقود سنوية أسوة بزملائنا وكان الجواب سيكون ذلك بعد انتهاء خدمتك الاحتياطية.

ويتابعون في الشكوى قائلين: في العام ٢٠١٩ تم تسريحنا وقمنا بمراجعة الشركة لتسوية أوضاعنا كما وعدتنا فأوضحت ضرورة مخاطبة وزارة الصناعة ومنها لوزير المالية، وفعلاً تمت مخاطبة الوزير في أيلول الماضي عن طريق المؤسسة العامة للإسمنت ومن هناك تم إرسالها مع الأسماء لوزير المالية رئيس اللجنة المكلفة معالجة الحالات المماثلة وحتى الآن لم

## عبد النور لـ«الوطن»: الخطأ يكمن في السلوكيات

# المكاتب الإعلامية لتعطيل أم تسهيل العمل الصحفي؟

## سلمان: تابعة المكاتب ستكون لوزارة الإعلام

صبا العلي



وضع رأس الإدارة بصورة ما يجري لتلاقي هذا الخطأ، وتسهيل وصول المعلومة للصحفي والعمل بشفافية على أساس احترام الزمالة والقانون معاً لوضع حلول للعقيل. من جهته أكد حبيب سلمان معاون مدير التلفزيون والإشراف على عمل المكاتب الإعلامية بشكل عام، أن تبعية هذه المكاتب ستكون قريباً لوزارة الإعلام ما يجنب العمل الإعلامي الكثير من المشكلات القائمة، مشيراً إلى أن العمل أساساً هو توجيهها بحيث تكون تابعة للعمل وليس للشخص أو المسؤولين، وأن قدرات هذه المكاتب متفاوتة فمنها الفاعلة التي تمنح المعلومة بشكل مباشر ومنها من يلجأ للروتين والتأجيل، وهذه الخطوة الجديدة هي محاولة لتحرير هذه المكاتب من أي تابعة إدارية تحكمها وصولاً لرسالة إعلامية مقنعة وواقعية، ونحن كأشراف نقوم بتوجيه هذه المكاتب ريثما يتم تعيينها إدارياً وهيكلها لوزارة الإعلام لوضع منظومة جديدة تنسق العمل الإعلامي بينها وبين الصحفيين.

وتحدث سامي الصايغ -صحفي في صحيفة الثورة- عن أن عمل المكاتب لا يخلو من مزاجية من خلال إجهاز أو تلصق في العمل، ورغم أن تجربتي معها تميزت بالاحترام والإطلاع على كثير من التفاصيل إلا أن هذا لا يعني نفي وجود منصات. فأملت أداء المؤسسة، مؤكداً ضرورة أن يكون طاقم من حملة الإعلام والانتماء بالنظام الداخلي للجهة التي تنقلها. وأضاف عبد النور: إنه في حال وجد خلل فينبغي

وغدت هذه المكاتب مظلة تحتمي تحتها القاصون على العمل الوزاري والمؤسساتي وتبدو تقاريرهم اليومية على صفحاتهم المتخصصة بأبهي حلة، عدا عن أنها تمارس دور التعقيم على الأخطاء والعيثات التي تقع فيها الجهات المكلفة بالعمل التنموي والإداري، وقد يقع الصحفي ضحية المزاجية التي تحكم القاصين على هذه المكاتب حيث قد يكون بعضهم من غير الوسط الإعلامي أي من غير المتخصصين، فهم يطلبون الصحفي بالتقدم بشكل نظامي لاسترجار المعلومة في حين يكون الرد عليه بعض الأحيان شفاهياً، ما يوقعه في شرك عدم الشفافية عندما يحاول أن يمارس دوره في حرية الكلمة والتعبير عن واقع ما

لاشك أن البلاغ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/ب/١٩٩٩ القاضي بتشكيل المكاتب الإعلامية الموزعة في الوزارات جاء لغاية تنظيم العلاقة بين الصحفي والمسؤول ضمن أليات للحصول على معلومة واضحة وواقعية وتنموية. وأكد رئيس اتحاد الصحفيين موسى عبد النور أن قانون الإعلام نظم هذه العلاقة من خلال المادة ١٠ وتحديد الفقرة (أ) والفقرة (د)، مضيفاً: وفي حال امتنعت المكاتب عن تزويد الصحافة بالمعلومات بكل أشكالها أو تكلت بالرد فإن ذلك يعد رفضاً ضمنيّاً حيث تختص محكمة القضاء الإداري بالنظر في الرفض الكلي أو الجزئي لطلب الحصول على المعلومة على أن تثبت فيه بقرار مبرم خلال مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ إيداعه لديها.

ويلاحظ بواقعية لهذه المكاتب نجد أن آلية عملها تجاوزت الهدف من البلاغ وخاصة أن عدم الحصول على معلومة بسيطة ربما لا تأخذ حيزاً كبيراً من بحث استقصائي كبير يمكن أن تعزل عمل الصحفي وتمنعه من إكمال مهمته. والسبب إجراء روتيني غير منطقي من قبل المكاتب، وبذلك يفقد العمل حماسه، وهنا يبدو أن الغاية من تطبيق البلاغ تعطلية وليست تسهيلية وهنا يشكو الكثير من الصحفيين من أليات عمل المكاتب، للحصول على معلومة بسيطة قد يحتاج إلى زمن بين أخذ ورد تتغير خلاله موازين كثيرة ويغدو مصير عمل استهلك بضعة أسابيع في سلة المهملات، ما يستنزف طاقة العمل على المستوى الفكري والاقتصادي.

## تزايد السرقة في البطيحة

نائب المحافظ: أنفقنا ١٥ مليوناً لصيانة أليات

## النظافة وثلاث حملات نظافة لكن الواقع لم يتغير!

القنيطرة - خالد خالد

يعاني أكثر من ٤٠ ألف نسمة في تجمع البطيحة للنازحين (مخيم الوافدين) واقعاً قديماً سيئاً، والأسوأ السيناريو اليومي بانقطاع التيار الكهربائي لمدة تزيد على ١٦ ساعة متواصلة كما يؤكد أبناء التجمع، يتراقف بانقطاع شبكات الاتصالات الأرضية والانترنت ومياه الشرب عن معظم أهالي البلدة ولعدة أيام، عدا عن حالات الاعتداء والسرقة التي انتشرت بشكل كبير بسبب انقطاع التيار الكهربائي والحالة الصحية الناتجة عن حرق النفايات وتراكمها في معظم الأحياء والشوارع وعجز البلدية عن ترحيلها رغم ألياتها الكثيرة. وأشار الأهالي إلى معاناتهم في أزمة النقل التي تتفاقم خلال الصباح ووقت الظهيرة وقلة السرافيس العاملة على الخط رغم حصولها على مخصصاتها من المازوت، واللائق ما ذكره أهالي التجمع من قيام وفد شعبي ورسمي بقاء وزير الكهرباء لشرح معاناة التجمع مع التقنين الظالم والجائر والمطالبية بعدالة التقنين أسوة بالمناطق المجاورة ولكن المفاجأة أن التقنين ازداد سوءاً؟ نائب محافظ القنيطرة حسين إسحاق أكد أن الشغل الشاغل للمعنيين بالمحافظة الواقع الخدمي لتجمع البطيحة وخاصة واقع النظافة وترحيل النفايات، منوهاً بترحيل ناقض وبقايات وتقدم ١٥ مليون ليرة من الموازنة المستقلة لإصلاح الضاغطه وأليات النظافة ولكن الشكوى تزداد من أبناء

أما بخصوص واقع النقل بالتجمع فقد شدد إسحاق على أن المحافظة تقدم ١٨ طلب مازوت (الطلب ٢٢ ألف دولار) للتجمع نصفها للنقل وهذا مؤشر على وجود خلل بموضوع النقل، ويوم (الأحد) سيتم حل قضية النقل وبحيث السرافيس التي لا تعمل سيتم حرمانها من سادة المازوت نهائياً، أما حول مشكلة الكهرباء وواقع التقنين بين أن المحافظة تقوم بمخاطبة محافظة ريف دمشق لتكون التجمع يتبع لشركة الكهرباء والاتصالات بريف دمشق. من جانبه أشار مدير عام مؤسسة مياه الشرب بالقنيطرة أمين الشمالي إلى القيام بجولة ميدانية على التجمع للوقوف على واقع مياه الشرب والإطلاع على واقع المياه ومن ثم تم عقد اجتماع في مقر بلدية البطيحة بحضور جميع المعنيين بالمؤسسة وعضو مجلس الشعب جميل الجيهي وعضو المكتب التنفيذي صالح سويد والفعاليات المحلية والتجمع المحلي حيث تمت مناقشة واقع المياه وتم عرض الصعوبات والمشاكل التي تحول دون إيصال المياه إلى بعض المنازل في التجمع. ولفت الشمالي إلى أنه تم التوجه من قبل المؤسسة باتخاذ إجراءات إسعافية عاجلة من خلال آلية توزيع المياه ضمن التجمع وحصراً بثلاثة شوارع رئيسية وزيادة ساعات الضخ والتشغيل وتم البدء بالتطبيق فوراً، منوهاً بأن المؤسسة تتابع واقع المياه بشكل يومي لضمان إيصال المياه للمواطنين في التجمع.